



# دليل تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي

## التشريع الذكي يبدأ من فهم الأثر

لم تعد جودة التشريع تقاس بصحة نصه فقط، بل بعمق أثره!



في رحلة تطوير السياسات والتشريعات المالية، يأتي دليل تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي كأداة استراتيجية تمثل نقلة نوعية في أسلوب صناعة القرار التشريعي والمالي الاتحادي، حيث يتم ولأول مرة على هذا المستوى اعتماد إطار منهجي متكامل لتقييم الأثر قبل إصدار التشريعات، بما يساعد الجهات الاتحادية على اتخاذ قرارات مدعومة بالأدلة لا بالافتراضات، تحقق التوازن بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحول التشريع من إجراء قانوني إلى أداة لصناعة القيمة العامة، بما يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز جودة السياسات المالية العامة.

## من الفكرة إلى الأثر: ما هو تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي؟

هي منهجية استباقية تهدف إلى تحليل الآثار المتوقعة لأي سياسة أو تشريع جديد أو تعديل قائم، لضمان أن تكون القرارات المالية الحكومية أكثر فعالية وكفاءة، وأقل تكلفة على المجتمع والاقتصاد والبيئة، وأعلى مردوداً من حيث الأثر الحقيقي طويل المدى.

## لماذا نحتاج إلى تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي؟

- يضمن جودة التشريعات من خلال التقييم المسبق لنتائجها المحتملة.
- يوازن بين الفوائد والتكاليف ويحسن أثر التدخلات الحكومية.
- يعزز الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار.
- يدعم التحول نحو حكومة أكثر كفاءة واستباقية في تصميم التشريعات، بدلاً من الاكتفاء برد الفعل بعد صدورها.

## رحلة تقييم الأثر خطوة بخطوة

يستعرض دليل تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي المراحل الأساسية التي تمر بها عملية التقييم منذ فكرة التشريع حتى ما بعد تطبيقه، في منهج واضح ومتكامل يشمل:

- 1 **المرحلة الاستراتيجية:** تحديد المشكلة، توضيح أهداف التدخل، وصياغة الأهداف.
- 2 **المرحلة الاقتصادية:** تقييم الخيارات وتحليل التكلفة والفائدة لتحديد الخيار الأمثل.
- 3 **المرحلة المالية:** إشراك الجهات المعنية، إدارة التمويل والمشتريات، وضمان الجاهزية المالية قبل الاعتماد.
- 4 **مرحلة إدارة التغيير:** تنفيذ ومتابعة الخيار الأمثل، مع تقييم الأثر لضمان تحقيق الأهداف بفعالية.

## القيمة المضافة لتطبيق الدليل

يسهم تطبيق دليل تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي في تحقيق نقلة نوعية في جودة السياسات والتشريعات الحكومية، من خلال:

- رفع جودة التشريعات والقرارات المالية الحكومية عبر الاعتماد على تحليل موضوعي للأثر قبل إصدارها.
- تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تجنب التشريعات ذات الأعباء غير المبررة.
- تمكين صناع القرار بالأدلة والبيانات بدلاً من الافتراضات أو التجارب المحدودة.
- زيادة ثقة المجتمع والقطاع الخاص في التشريعات من خلال وضوح الأهداف والأثر المتوقع.
- دعم استدامة السياسات العامة وتحقيق التوازن بين الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- تحسين تصنيف الدولة في مؤشرات جودة التشريعات والحوكمة العالمية، وترسيخ مكانتها كنموذج رائد في التشريع الذكي.



## رسالة الدليل

التشريعات الفعالة لا تبنى على التوقعات... بل على تحليل الأثر.

دليل تقييم الأثر التنظيمي والتشريعي هو بوابة نحو تشريعات أكثر توازناً وابتكاراً، تحول القرار من نص قانوني إلى أداة تغيير حقيقية، وترسخ نهج الحكومة في صناعة المستقبل.

رابط الدليل



إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية – وزارة المالية